رسالة الكويت

رسالة دورية تصدر عن مركز البحوث والدراسات الكويتية

السنة العاشرة - العدد [٣٧] صفر ١٤٣٣هـ/ يناير ٢٠١٢م

مركز البحوث والدراسات الكويتية

في هذا العدد

- افتتاحية العدد
- الجمرك البحري في مرحلة إنشائه
- الكويت في تقرير يوشيدا ماساهارو (أول ذكر للكويت في المصادر اليابانية)
- حول كتاب «وثائق تجارة السلاح الألماني في الجزيرة العربية» .. قراءة في أرشيف زكي كرام
- العلاقات التاريخية بين الكويت ورأس الخيمة قراءة في كتاب (العز في القناعة.... رأس الخيمة ومحيطها قبل النفط)
- شكر وتقدير
- الأستاذ الشاعر خليفة الوقيان يفوز بالجائزة العالمية الإيطالية للإبداع والتميز
- فيلم «علم الكويت العز والمجد»
- مجلة الإيمان
- فعاليات المركز
- معرض وندوة العلاقات الروسية الكويتية

الافتتاحية

عزيزي القارئ:

نلتقي في هذا العدد بشخصية أول زائر ياباني للكويت، هو يوشيدا ماساهارو الذي مر بالكويت عام ١٨٨٠م، ومن على ظهر السفينة التي أقلته وصف حاكمها الذي كان قادما معه من بومبي، ثم تحدث عن مينائها بقوله: «وبينما كنت أتابع إنزال المئات من صناديق القطن والمحصولات الزراعية من السفينة لمحت عيناي بيوتا كثيرة تقف بثبات على رمال الميناء الصفراء، ففهمت من هذا المنظر العام لهذه المدينة أن الكويت لابد أن تكون ميناء تجاريا مهما، وهو الأمر الذي يوحي بأن هناك خطة حتما لبناء سكة حديد عربية في هذه المنطقة، رغم أني لم أسمع قبل ذلك عن تقارير جدية بشأن هذا المشروع».

إن هذه هي أول إشارة إلى أهمية ربط الكويت بخط حديدي باعتبارها نهاية طريق تجاري مهم يربط عالم المحيط الهندي بعالم الشمال الأوربي وهو الأمر الذي لم يتم التحرك من أجل تنفيذه إلا في مطلع القرن العشرين حينما جاءت إلى الكويت بعثة رسمية ألمانية برئاسة الهر ستمرش للتفاوض مع الشيخ مبارك للحصول على إذن باستخدام قطعة من أراضي الكويت لتكون نهاية لمشروع خط برلين - بغداد.

لقد كتبت مجموعة من الدراسات والبحوث بالعربية وبغيرها من اللغات حول مشروع (خط برلين - بغداد) الحديدي، ولم يشر أي منها إلى تلك الإضاءة المبكرة التي انطلقت من السيد يوشيدا ماساهارو باعتبارها أول إشارة إلى أهمية أن تكون الكويت -دون غيرها- نهاية (أو بداية) لذلك المشروع. ولا تزال هناك العديد من الوثائق والأرشيفات الأوربية والتركية تنتظر من الباحثين كشف أسرارها في هذا الموضوع الذي له صلة وثيقة بالحراك السياسي الذي مارسته الدول الكبرى على هذه المنطقة. ولا نشك في أن تلك الوثائق ستقدم صورا ومعلومات مفيدة عن الكويت في تلك الحقبة المبكرة، ومثال ذلك ما جاء في البحث الأول من هذه «الرسالة»، إذ إن الرسم المميز لمشروع بناء الجمرك البحري في عهد الشيخ مبارك الصباح جاء من بحث منشور في مجلة ألمانية في عام ١٩٠٢م عن المشروع المذكور.

إن ما تقدم يؤكد لنا أن مجال البحث في تاريخ الكويت مفتوح أمام الباحثين، ولا يحتاج سوى الصبر والتأني في تتبع المعلومة المطلوبة والحرص على كل التفصيلات التي يمكن أن تنير جوانب الموضوع محل الاهتمام.

أ. د. عبدالله يوسف الغنيم

رئيس مركز البحوث والدراسات الكويتية

مركز البحوث والدراسات الكويتية

ص .ب : ٦٥١٣١ المنصورية - رمز بريدي : ٣٥٦٥٢ الكويت - ت : ٣/ ٢/ ٢٢٥٧٤٠٨١ (٠٠٩٦٥) - فاكس : ٠٠٩٦٥٢٢٥٧٤٠٧٨

E-mail: crsk@crsk.edu.kw - homepage: http://www.crsk.edu.kw

العلاقات التاريخية بين الكويت ورأس الخيمة
قراءة في كتاب
(العز في القناعة.... رأس الخيمة ومحيطها قبل النفط)

إعداد : د. محمد محمود الطناحي

هذا كتاب أخذ عنوانه من المثل الشعبي الإماراتي (العز في القناعة والذل في الطماعة)، وهو مايشير إشارة واضحة إلى محتوى الكتاب ومضمونه اللذين جاءا بمثابة أرشيف يصور حياة الناس في إمارة رأس الخيمة قبل ظهور النفط، بدءا من طرق معيشتهم برا وبحرا، والمباني التي كانوا يعيشون فيها، والصناعات التي كانوا يقومون بها، والزراعات التي كانوا يعتمدون عليها، وممارساتهم الطبية، وصولا إلى طرق احتفالهم وحل مشكلاتهم، وغير ذلك من الأمور الحياتية اليومية التي كان أهل المنطقة يقومون بها، وعرج الكتاب أيضا على ملامح الحياة السياسية التي سبقت الإعلان عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة.

ولعل أهم مايميز هذا العمل أنه اتخذ من الشهادات الشفهية للأشخاص المحليين مصدرا رئيسا له، ولم يكتف بما هو مدون في الوثائق ومسجل في الكتب التي تناولت ملامح هذه الفترة المهمة من تاريخ الإمارة.

وقد زين الكتاب بمجموعة نادرة من الصور لأهم المعالم الأثرية في إمارة رأس الخيمة، وختم بملحق خاص يحوي خرائط ومخططات الإمارة وقائمة ثرية بأسماء الأعلام والقبائل والفرق والجماعات والأماكن في فهرس شامل.

يقع الكتاب في ٩٢٦ صفحة أعدها الأنثروبولوجيان الاجتماعيان وليام وفيدلتي لانكستر اللذان عملا في منطقة الشرق الأوسط نحو ثلاثين عاما، وترجمه إلى العربية ميشلين جبور، ونشرته دار الساقي في بيروت عام ٢٠٠٧م بتمويل من المتحف الوطني بإمارة رأس الخيمة ومبادرة من صاحب السمو الشيخ سلطان بن صقر القاسمي نائب حاكم الإمارة.

العز في القناعة والذل في الطماعة منحوتة على إحدى صخور رأس الخيمة

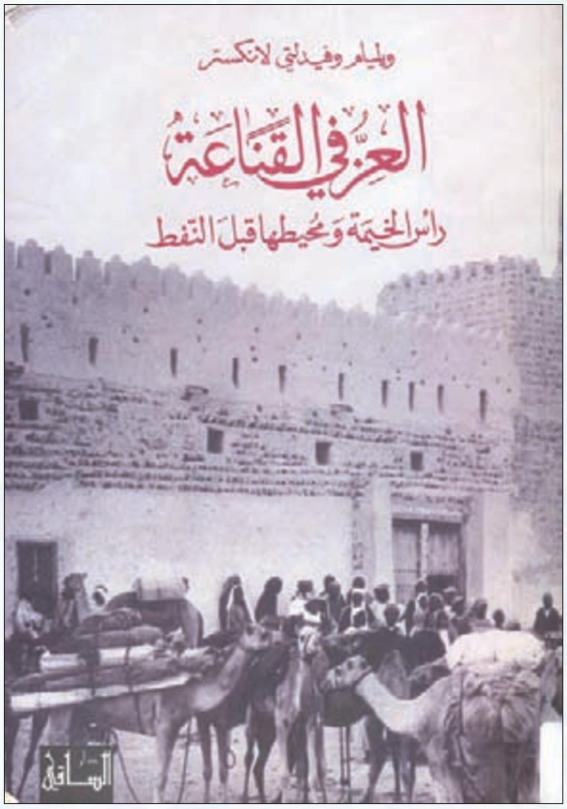

غلاف الكتاب

ورغم ثراء الكتاب بموضوعات شتى عن تاريخ المنطقة وأحوالها الاجتماعية فإننا قد ركزنا على ماتضمنه من معلومات تخص علاقات رأس الخيمة بالكويت في الفترة التي سبقت ولحقت منتصف القرن العشرين، حيث كشفت الشهادات الشفهية للسكان المحليين وكتابات بعض المؤرخين عن مجالات عدة اختلط فيها أهل الكويت بأشقائهم في رأس الخيمة.

حكام الكويت:

تضمن الكتاب إشادة وثناء بالغين على شيوخ الكويت ودورهم في الحفاظ على النظام وفرض القانون والاهتمام بالدفاع عن البلاد ونشر العدل والحرية، حيث أشار إلى أن ثروات التجار الكويتيين فاقت بكثير ثروات حكامها، وأشار أيضا إلى أنهم كانوا يفرضون لقاء ذلك ضرائب منخفضة ساعدت على نمو التجارة وازدهار الاقتصاد.

وألقى الكتاب الضوء على الدور الكبير الذي لعبه شيوخ الكويت في دعم عمليات التطور التي شهدتها الإمارات، ومنها إمارة رأس الخيمة، وذلك من خلال إقامة المدارس والمستشفيات والمنشآت التنموية الأخرى.

العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري:

يظهر من خلال الشهادات الشفهية المتعددة في فصول الكتاب أن العلاقة بين الكويت ورأس الخيمة قد دارت في إطار اقتصادي بشكل أساسي ومن بعده الإطار الاجتماعي بشكل أقل، وبحسب تعبير أحد السكان المحليين في رأس الخيمة أن الكويت كانت بالنسبة لهم الوسيلة الأسرع والأكثر أمنا للحصول على المال عوضا عن العمل في مجالي الصيد أو الزراعة.

ويشير الكتاب إلى أن مراكب نقل العمالة قد استخدمت في نقل البضائع بين رأس الخيمة والكويت، حيث كانت تنقل الفواكه والخضروات والدهن وعسل الجبال والشندل من رأس الخيمة إلى الكويت، وفي الوقت ذاته كانت تعود محملة بالقمح والأقمشة والثياب عالية الجودة والمضخات ومحركات الديزل ومواد البناء كالأخشاب

والأسمنت الياباني أو الأسترالي اللذين كانا موجودين في الكويت بوفرة في هذه الأثناء .

وكانت الأسماك المملحة التي تصنع محليا في رأس الخيمة ضمن أولويات التجار الكويتيين ؛ فقد كانوا يحصلون عليها عن طريق مبادلتها بالتمور والسكر والأرز والقهوة .

كما حدث حراك اقتصادي مواز تمثل في إرسال العمال الأموال وبعض السلع غير الموجودة لأسرهم .

العمل في الكويت والتغيرات الاجتماعية :

جذبت الكويت بثروتها النفطية الجديدة أيادي عاملة كثيرة للعمل في القطاع النفطي وعمليات البناء والتشييد من أهالي المنطقة الراغبين في العمل خارج بلادهم تحسينا لأوضاعهم المعيشية ، سواء من أرباب الأسر أو من الراغبين في الزواج .

كل هذا دفع الكثيرين من أهالي المنطقة ، ومنهم بالطبع أهل رأس الخيمة ، للسفر إلى الكويت طلبا للرزق في أوائل الأربعينيات .

وتزامن كل هذا مع الركود الذي أصاب عملية الغوص بحثا عن اللؤلؤ بعد ظهور اللؤلؤ المزروع وارتفاع نفقات عمليات الغوص وازدياد مصاعبها وانخفاض عوائدها .

ولم تثر رغبة العمل في الكويت الصيادين فقط من أهل رأس الخيمة بل امتدت إلى المزارعين والرعاة الذين تركوا مزارعهم وهجروا مراعيهم سعيا وراء العمل في الكويت ، فقد هجرت أغلب البساتين الموجودة في الإمارة جراء هجرة المزارعين المحليين للعمل في الكويت حتى أن أحد سكان رأس الخيمة أكد أن معظم رجال المنطقة غابوا عنها لأنهم هجروها للعمل في الكويت ، وتركت البقية القليلة الباقية من البساتين لزوجات المهاجرين ليزرعنها .

وقد استتبع عملية هجرة رجال رأس الخيمة للعمل في الكويت حراك اجتماعي ثقافي تمثل في لحاق بعض الأسر بعائلها للإقامة سويا في الكويت وما استتبع ذلك من التحاق أبناء بعض هذه الأسر بمدارس الكويت .

ونشطت جراء عمليات الهجرة هذه حركة البريد ؛ حيث كان رجال رأس الخيمة العاملون في الكويت يرسلون رسائل إلى أهلهم الباقين في الإمارة ، وكانت السفن هي وسيلة نقل هذه الرسائل بالطبع .

وقد اقتصر ملاك السفن التجارية المحلية في رأس الخيمة على عملهم في نقل الركاب من رأس الخيمة إلى الكويت ، واقتصرت العمليات البحرية لهذه المراكب على نقل العمال وأغراضهم إلى الكويت التي كانوا يقصدونها للعمل فيها أو للانتقال منها إلى أماكن أخرى مجاورة لها للعمل فيها أيضا .

وامتد التأثير الاجتماعي لهجرة أهل رأس الخيمة إلى الكويت للعمل فيها إلى مابعد رجوعهم

إلى موطنهم، فقد كانوا عند عودتهم يهدمون بيوتهم القديمة ويبنون بيوتا عربية حديثة على غرار ماهو موجود في الكويت .

وأشار الكتاب إلى أن الكويت قد اشترطت على العمالة الوافدة إليها أن تكون عربية وأن تحمل جواز سفر يثبت تلك الهوية، الأمر الذي دفع بكثير من الراغبين في العمل في الكويت إلى استخراج جواز سفر، فقام الراغبون من أهل الإمارات في العمل في الكويت باستخراج جوازات سفر مقابل ١٠٠ روبيه يدفعونها إلى الجهات البريطانية المسؤولة في الشارقة، وهو الأمر الذي جعل من إصدار وثائق السفر مشروعا رابحا للكثيرين؛ فعلى وجه التحديد استغل بعض الإيرانيين سهولة الحصول على الجواز العربي في دخول الكويت والعمل فيها، والكتاب ينقل لنا عن تاجر إيراني قوله إنه : «امتلك جواز سفر عُمانيّا في عام ١٩٦٨م مثبتا عليه كنية عربية مخالفة لكنيته الإيرانية، حيث كان لابد للمرء أن يكون عربيا وفي سن معينة كي يتمكن من العمل في الكويت» وكان الجواز صالحا للسفر لمرة واحدة، وكان يجدد كل عام، وبعد قيام اتحاد الإمارات العربية كان على العائد من الكويت الحصول على شهادة عودة صادرة من الحكومة الكويتية .

ونتوقف عند هذه النقطة المهمة تحديدا في مسار العلاقات التاريخية بين البلدين للاطلاع على تفصيلاتها في المصادر الكويتية؛ فقد أشار الأستاذ بدر خالد البدر إلى أن أخطار الهجرة الأجنبية لدول الخليج العربية قد تزامنت مع المتاجرة بجوازات السفر الإماراتية، حيث نشطت هذه التجارة في أوائل الستينيات جراء عدة عوامل؛ أولها ضعف مداخيل الإمارات وحاجة بعض المتنفذين إلى المال، وثانيها توافر المال في أيدي مجموعة من النازحين الأجانب الذين كانوا يضمنون بقاءهم في البلاد العربية عن طريق شراء هذه الجوازات، وعن طريقها أيضا كانوا يتنقلون بين البلاد العربية الأخرى بيسر وسهولة، وخاصة تلك البلاد التي يحظى فيها أبناء دول الخليج العربية بمعاملة خاصة تتمثل في سهولة الإقامة والحصول على عمل كالكويت والبحرين وقطر والسعودية .

وقد كانت الكويت سباقة إلى دق ناقوس الخطر على الصعيدين الرسمي والشعبي، حيث دأبت الصحافة الكويتية في التنبيه على هذه المخاطر في وقت كانت فيه الحكومة الكويتية مستمرة في تنبيه المسؤولين الإماراتيين لخطورة هذه المسألة، خاصة بعد أن يسر بيع هذه الجوازات امتلاك المجرمين والمحتالين لها بحسب وصف بعض الصحف الأجنبية؛ ففي الثاني من شهر مارس عام ١٩٦٤م وجه الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وزير الخارجية الكويتية - وقتئذ - رسالة لحكام الإمارات باستثناء حاكم أبوظبي، ناصحا ومحذرا فيها من أخطار بيع الجوازات الإماراتية ومايتبعها من تدفق الهجرات الأجنبية، وقد ذكر السيد بدر خالد البدر أنه حمل هذه الرسالة بنفسه وسلمها لحكام الإمارات الست يدا بيد .

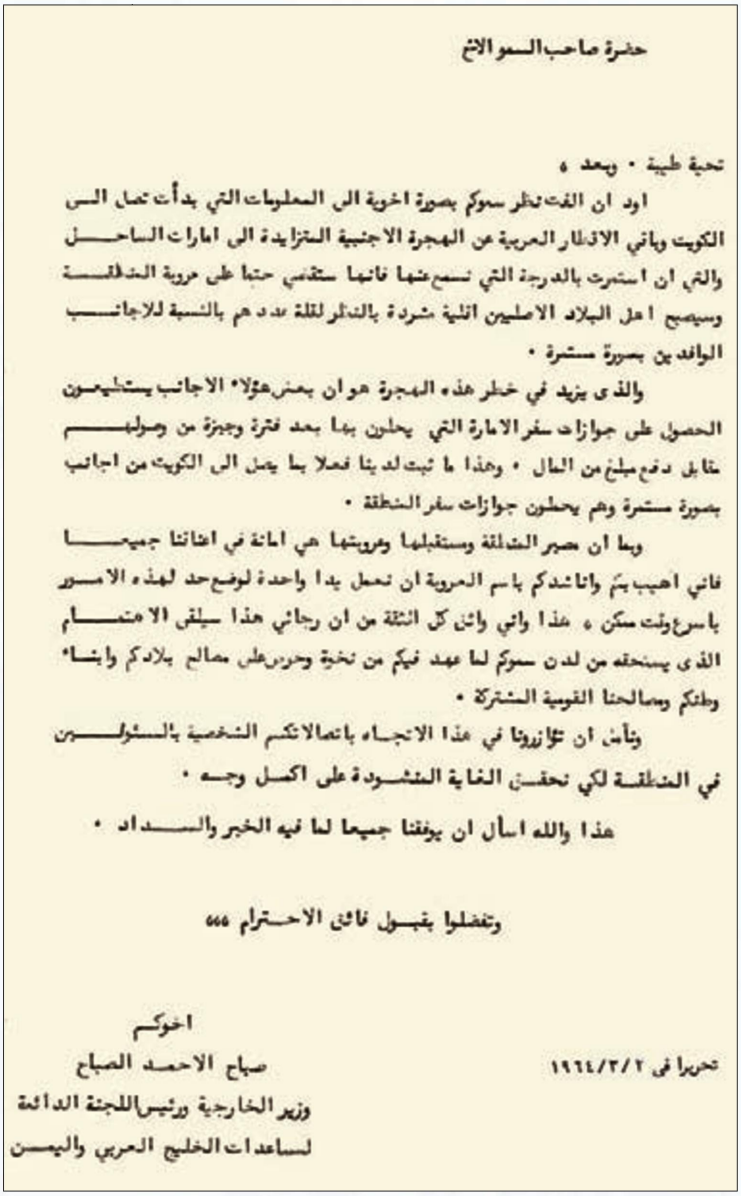

حضرة صاحب السمو الاخ

تحية طيبة ، وبعد ،

اود ان الفت نظر سموكم بصورة اخوية الى المعلومات التي بدأت تصل الى الكويت وباقي الاقطار العربية عن الهجرة الاجنبية المتزايدة الى امارات الساحل والتي ان استمرت بالدرجة التي تسمع عنها فانها ستقضي حتما على هوية المنطقة وسيصبح اهل البلاد الاصليين اقلية مشردة بالتدريج لقلة عددهم بالنسبة للاجانب الوافدين بصورة مستمرة .

والذي يزيد في خطر هذه الهجرة هو ان بعض هؤلاء الاجانب يستطيعون الحصول على جوازات سفر الامارة التي يحلون بها بعد فترة وجيزة من وصولهم مقابل دفع مبلغ من المال ، وهذا ما ثبت لدينا فعلا بما يصل الى الكويت من اجانب بصورة مستمرة وهم يحملون جوازات سفر المنطقة .

وبما ان حاضر المنطقة ومستقبلها وهويتها هي امانة في اعناقنا جميعا فاني اهيب بكم وانا شدكم باسم المروءة ان نعمل يدا واحدة لوضع حد لهذه الامور باسرع وقت ممكن ، هذا واني واثق كل الثقة من ان رجائي هذا سيلقى الاهتمام الذي يستحقه من لدن سموكم لما عهد فيكم من تخوة وحرص على مصالح بلادكم وابناء وطنكم ومصالحنا القومية المشتركة .

ونأمل ان تزودونا في هذا الاتجاه باتصالاتكم الشخصية بالمسئولين في المنطقة لكي تحقق الغاية المنشودة على اكمل وجه .

هذا والله اسأل ان يوفقنا جميعا لما فيه الخير والسداد .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

اخوكم

صباح الاحمد الصباح

وزير الخارجية ورئيس اللجنة الدائمة لمساعدات الخليج العربي واليمن

تحريرا في ١٩٦٤/٣/٢

رسالة الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح لحكام الإمارات الست بتاريخ ٢ من مارس ١٩٦٤م

وتماشيا مع هذه المستجدات الخطيرة عقد مجلس الجامعة العربية جلسة في ٣١ من مارس ١٩٦٤م اتخذ فيها قراره رقم ١٩٦٢ القاضي بإيفاد بعثة برئاسة الأمين العام تضم ممثلين شخصيين لقادة الدول العربية الثلاث المطلة على الخليج (الكويت - السعودية - العراق) في مهمة من شأنها توطيد عرى الأخوة والصداقة بين تلك الإمارات وباقي الدول العربية ولفت أنظارها جميعا إلى المخاطر التي تتسبب فيها الهجرة الأجنبية في هذه الفترة وفي المستقبل .

وقد تجاوب حكام الإمارات مع رسالة الشيخ صباح الأحمد ودعوة جامعة الدول العربية فأصدر حاكم دبي الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم إعلانا بتاريخ ١٦ من يونيو عام ١٩٦٤م يقضي بإلغاء كافة جوازات السفر الصادرة خلال الفترة من أول عام ١٩٥٦م حتى نهاية عام ١٩٦١م، وإصدار جوازات سفر جديدة وفق ضوابط معينة، وذلك بهدف القضاء على عملية المتاجرة بجوازات السفر الإماراتية نهائيا[1] .

وهكذا، ومن خلال الشهادات الشفهية المهمة التي سجلها هذا العمل القيم، استطعنا أن نرصد المظاهر الأساسية للعلاقات التاريخية بين الكويت ورأس الخيمة في إطاريها الاقتصادي والاجتماعي في الفترة التي سبقت ولحقت منتصف القرن العشرين، آملين أن نكون قد وفقنا فيما نصبو إليه دوما وهو توثيق علاقات الكويت القديمة بدول جوارها والكشف عن حقائق تاريخية قد تكون خافية على المهتمين بهذا المجال .

(١) اقتبست هذه المعلومات من كتاب بدر خالد البدر : «رحلة مع قافلة الحياة» ، الكويت ٢٠٠٤م ، الجزءان الثاني والثالث، ص ٢٧٢ ومابعدها .

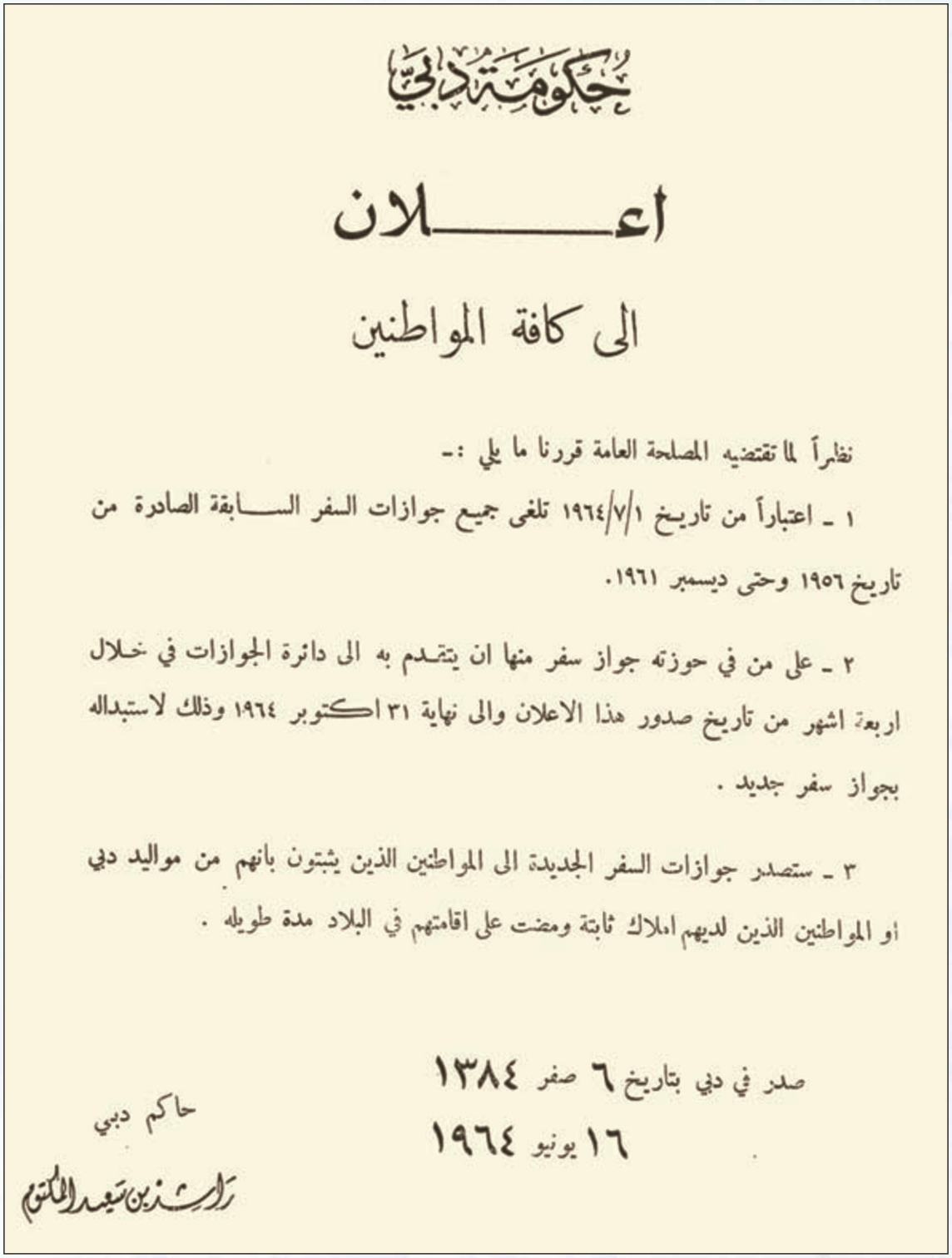

حكومة دبي

اعـــــلان

الى كافة المواطنين

نظراً لما تقتضيه المصلحة العامة قررنا ما يلي :-

١ ـ اعتباراً من تاريخ ١٩٦٤/٧/١ تلغى جميع جوازات السفر السـابقة الصادرة من تاريخ ١٩٥٦ وحتى ديسمبر ١٩٦١.

٢ ـ على من في حوزته جواز سفر منها ان يتقدم به الى دائرة الجوازات في خلال اربعة اشهر من تاريخ صدور هذا الاعلان والى نهاية ٣١ اكتوبر ١٩٦٤ وذلك لاستبداله بجواز سفر جديد .

٣ ـ ستصدر جوازات السفر الجديدة الى المواطنين الذين يثبتون بانهم من مواليد دبي او المواطنين الذين لديهم املاك ثابتة ومضت على اقامتهم في البلاد مدة طويله .

صدر في دبي بتاريخ ٦ صفر ١٣٨٤
١٦ يونيو ١٩٦٤

حاكم دبي
راشد بن سعيد المكتوم

إعلان حاكم دبي الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم بتاريخ ١٦ من يونيو ١٩٦٤م بشأن مكافحة تجارة جوازات السفر